الثانى الاول فجاز الاجتهاد ووجب العمل بالثانى واما قول بعضهم الظاهر حمله على
الغالب من انه يستر بجميع الثوب فان ستره بعضه كان ظن طهارته بالاجتهاد فقط
منه قطعة فاستتر بها وصلى ثم احتاج للستر لكن ما استتر به اولا لزمه اعادة الاول
نظير ما مر فى الماءين وعليه فلا فرق بين الماءين والثوبين اذ هما كانا ين والحاجة للستر
كى للتطهير وساتر العورة كالماء الذى استعمله انتهى ففيه نظر ظاهر بما علمت من
اختلاف ملحظ الباب بين على انه يلزم الشيخ انه لو اكل من بعض الطعام الذى ظهر حله بالاجتهاد
ثم عاد لاكل باقيه لزمه اعادة الاجتهاد وهو بعيد جدا فتأمله وظاهر ان محل العمل
بالثانى هنا ما اذا لم يمس الاول رطبا اليدين والا فلا نظير ما مر فى الماءين والا عادة مطلقا
ولو لم يظهر له شئ صلى عاريا واعاد **ولو نجس** بفتح الجيم وكسرها **بعض ثوب وبدن**
او بعض بدن **وجهل** ذلك البعض فى جميعه **وجب غسل كله** لتقع الصلاة معه
لان الاصل بقاء النجاسة ما بقى جزء منه بلا غسل وانما لم يجب مباشرة لعدم تيقن محل
الاصابة وقد مر فى مسئلة الحرة ما يعلم منه ان الشك فى النجاسة المعتضد باصل بقائها
يقتضى بقاءه على نجاسته لا يتجسيه لما سر عملا باصل بقاء طهره اما اذا انحصر فى بعضه
لمقدمه فلا يلزمه الا غسل المقدم فقط **ولو ظن** بالاجتهاد ان **طرفا** متميزا منه
هو النجس كيد وكم **لم يكف غسله على الصحيح** لتعذر الاجتهاد فى العين الواحدة وان
اشتملت على اجزاء ومن ثم لو فصل الكم عنها جاز له اجتهاد فيها فاذا ظن ان احدهما هو
النجس غسله فقط ويقبل خبر عدل الرواية بالتنجس لثوب او بعضه ان بينه او كان
فقيها موافقا نظره مر ولو اشتبه مكان من ثوبين او بساط فلا اجتهاد بل ان ضاق
عرفا وجب غسل كله والا ندب الاجتهاد ولم الصلاة بدونه لكن الى ان يبقى قدر النجس
ولو تعذر غسل بعض ثوب المتنجس وامكنه لو قطع المتنجس للستر بما فيه ولو لبعض الدورة
على ما بحثه الزركشى لزمه قطعه ان لم ينقصه اكثر من اجرة ثوب مثله يصلى فيه على المعتمد
ولو غسل نصف ثوب مثلا **نجس كثوب تم بانيه** بصب الماء عليه لان نحو
جفنة والا لم يظهر منه شئ على المعتمد لان طرفه الاخر نجس مما مس لما قليل وارد هو

عليه

عليه كما بينته فى شرح الارشاد وغيره **فلا يصح ان غسل مع باقيه مجاوره** من
النصف المغسول او كما **طهر كله** ولا يغسل معه مجاوره اى ولا الغسل غير النصف بقيد
الصاد هو الذى يظهر خلافا لمن اعتمده لانه رطب ملاق لنجس فينجسه وحده ولا اثر
بخاسة الملاقى لملاقيه خلافا لمن زعمه والا لتنجس السمن الجامد كله بالفارة قيد هو
خلاف النص **ولا تصح صلاة بلاقى** اى ماس **بعض** بدنه او **لباسه كمامته نجاسة**
فى شئ فى صلاته **وان لم يتحرك بحركته** كنسبته اليه وخرج بلباسه وما معه نحو سرير
على نجس فتصح صلاته عليه **ولا صلاة تحى قابض طرف شئ** كحبل وساده نحو يده
على نجس وان لم يشد به ان تحرك هذا الشئ الذى على النجس **بحركته** لحمله متصلا بنجس
وفيه الخلاف الآتى ايضا وان اوهم خلافه قوله **وكذا ان لم يتحرك بها فى الاصح** لنسبته
اليه كالعمامة وفرق المقابل بينهما ممنوع وان رجح فى الشرح الصغير والقياس الاول ذكره
ومر انه لو امسك بلجام دابة وبها نجاسة ضر فليتنبه له وخرج بعلى نجس الحبل المشدود
بطاهر متصل بنجس فلا يضر لان كان ذلك الطاهر نجس هو وما اتصل به من النجس
بجره كسفينة صغيرة فى البر والذى يظهر اعتبار الجر اره بالفعل او ارادته لانه
لا يسمى حاملا له الا حينئذ وعبر فى النجس بالمتصل وفى الطاهر بالمشدود اى ونحوه
ليوضح الفرق بينهما مما تقرر وهو ان محموله مما من النجس فى الاول فلم يشترط فيه نحو شده
به بخلافه فى الثانى فان بينه وبين النجاسة واسطة فاشترط ارتباط بين محمول والنجس لا
يحصل ذلك الا بنحو شده طرف الحبل بذلك الطاهر المتصل بالنجس **ولو جعله** اى طرف ما
ذكر **تحت رجله** وصلى **صحت** صلاته **مطلقا** تحرك لم لا لانه ليس حاملا فاشبه صلاته على نحو
بساط مفروش على نجس او بعضه الذى لا يماسه نجس **ولا يضر نجس** يجاور محل
صلاته وان كان **يحاذى صدره** او غيره **فى الركوع والسجود** او غيرهما **على الصحيح** لعدم ما قام
له نعم تكره صلاته بازاء متنجس فى احدى جهاته ان قرب منه بحيث لو انسب اليه لامسه مطلقا
كما هو ظاهر **ولو وصل** معصوم اذ غيره لا يأتى فيه التفصيل الآتى على الارجح لانه ما اعد
لم يبال فضرب فى جنب حتى سقط وان خشى منه فوات نفس **عفى عنه** لاختلاله

Copyright © King Saud University